

تركيا تستعد لاستئناف محاولتها الضغط على السعودية بملف خاشقجي

أمل تركي في صعود إدارة أميركية جديدة أقل وفاقا مع الرياض



جنگیز تجدد نجوميتها موسم آخر

وقررت المحكمة التركية عقد الجلسة الثانية للمحاكمة في 24 نوفمبر الجاري بعد الموافقة على لائحة اتهام قدمت شكواها خديجة جنگیز نطال 20 سعوديا بتهم "التعذيب الوحشي والقتل والتحرير".

وترى تركيا أنّ قضية مقتل خاشقجي ترتبط بالولايات المتحدة بشكل أو بآخر، حيث كان الصحافي السعودي مقيما على أراضيها ويكتب في صحيفة واشنطن بوست.

ووفقا لصحيفة واشنطن بوست، فإن أعضاء فريق محاماة جنگیز تحدثوا لها بان الدعوى القضائية تهدف إلى "تحميل ولي العهد السعودي عبر المحكمة الأميركية المسؤولية المباشرة عن مقتل خاشقجي".

كما تهدف إلى الحصول على وثائق تكشف حقيقة ما جرى، انطلاقا من الثقة التي تضعها جنگیز في نظام العدالة الأميركي لتحقيق قدر من العدالة والمساءلة.

وكثيرا ما أوحى تركيا بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يقف إلى جانب السعودية في قضية مقتل خاشقجي. وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قد صرح في فبراير العام الماضي أنّ بلاده لا تتستر على جريمة قتل الصحافي، وانقذ السفير إم هاربر إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لأنها "لم تحاسب المتورطين في قتل خاشقجي".

ويتوقع أن يشجع حدوث تغيير على رأس الإدارة الأميركية، حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا على مواصلة المواجهة التي افتتحتها قبل سنوات ضد السعودية، خصوصا وأن الأخيرة أظهرت قدرة كبيرة على إدارة المواجهة برصانة وبدون تشنج، وبدأت مؤخرا تلوح لانقذة باقوى أوراقها؛ الورقة الاقتصادية وذلك من خلال الحملة غير الرسمية لمقاطعة تركيا تجاريا والتي تعرف الرياض كيف تطبقها دون الخضوع لتبعات قانونية.

بخصوص أعمال مرتكبة خارج الولايات المتحدة.

وفي مؤشر واضح على تسييس القضية ربط التقرير "وصول الأمير محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد في يونيو 2017" بما سمّته "المزيد من الأزمات الداخلية والقضايا الخارجية المعقدة، التي كانت عناوينها الأبرز الحرب في اليمن والحصار المفروض على قطر".

ولا تتردّد تركيا سواء في خطابها السياسي الرسمي أو في خطابها الإعلامي عن مهاجمة القضاء السعودي والتشكيك في مصداقيته، حيث قالت وكالة الأناضول في تقريرها المذكور إنّ "طبيعة المحاكمة والقرارات النهائية التي أصدرتها المحكمة السعودية المختصة أعادت المصداقية إلى واجهة الاهتمام"، مضيفة "تعتقد أوساط ومنظمات دولية، بغياب العدالة في تلك الأحكام".

الإعلام التركي يدشن حملة جديدة لإعادة إثارة الضجة حول قضية مقتل خاشقجي بعدما تراجعت وفقدت اهتمام المتلقين

وقتل خاشقجي في الثاني من أكتوبر 2018 داخل القنصلية السعودية بمدينة إسطنبول. وقادت تركيا تحركات دولية على مختلف الأصعدة لمنع إغلاق القضية من قبل القضاء السعودي. ومطلع يوليو الماضي، بدأت إحدى المحاكم في إسطنبول محاكمة غيابية لعشرين سعوديا من المتهمين باغتتيال الصحافي بينهم النائب السابق لرئيس الاستخبارات السعودية أحمد عسيري والمستشار السابق في الديوان الملكي سعود القحطاني.

رغم أن تركيا فشلت في استخدام قضية خاشقجي في هزّ صورة السعودية وزعزعة مكانتها بين كبار حلفائها الدوليين، إلا أنها لا تبدو قد يشست من استخدام تلك الورقة التي ترى أنّها لم تحترق تماما ولا تزال قابلة للاستخدام، خصوصا إذا جاءت الانتخابات الأميركية برئيس ديمقراطي خلفا لدونالد ترامب الذي أقيم مع الرياض صداقة فوق العادة.

وهو محاولة الإيحاء بوجود مسؤولية سياسية وراء الجريمة، تتهم المواطنة التركية جنگیز، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بإصدار أمر قتل الصحافي. ومن جهتها تدعي منظمة "الديمقراطية الآن في العالم العربي" التي أسسها خاشقجي أنّ من دوافع قتله وقف وتعطيل عمل المنظمة في الترويج للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي.

وبالتوازي مع المسار القضائي الجديد الذي شرعت خديجة جنگیز في إطلاقه على أصل الوصول إلى إدانة القيادة السعودية، شرع الإعلام التركي في حملة جديدة لإعادة إثارة الضجة حول مقتل خاشقجي والتي تراجعت وفقدت اهتمام المتلقين. ومن عناصر تلك الحملة الترويج لإمكانية نجاح ذلك المسار في الوصول إلى نتائج وأحكام قضائية غير تلك التي توصل إليها القضاء السعودي.

وفي هذا الإطار نقلت وكالة الأناضول التركية في تقرير لها، عن المندوب السابق للولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان الأممي وأحد الشركاء في شركة "جينر أند بلوك" للحمامة، السفير كيث إم هاربر قوله إنّ فرص نجاح الدعوى القضائية "كبيرة جدا". كما نقلت عن المحامين المكلفين بالدعوى القضائية في واشنطن، أنّ الدعوى صالحة للنظر في محكمة أميركية بموجب قوانين ودستور البلاد، وقانون حماية ضحايا التعذيب وقانون التعويضات عن الأضرار بالغرباء، الذي يسمح لغير المواطنين برفع دعاوى

رغم أن تركيا فشلت في استخدام قضية خاشقجي في هزّ صورة السعودية وزعزعة مكانتها بين كبار حلفائها الدوليين، إلا أنها لا تبدو قد يشست من استخدام تلك الورقة التي ترى أنّها لم تحترق تماما ولا تزال قابلة للاستخدام، خصوصا إذا جاءت الانتخابات الأميركية برئيس ديمقراطي خلفا لدونالد ترامب الذي أقيم مع الرياض صداقة فوق العادة.

وهو محاولة الإيحاء بوجود مسؤولية سياسية وراء الجريمة، تتهم المواطنة التركية جنگیز، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بإصدار أمر قتل الصحافي. ومن جهتها تدعي منظمة "الديمقراطية الآن في العالم العربي" التي أسسها خاشقجي أنّ من دوافع قتله وقف وتعطيل عمل المنظمة في الترويج للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي.

وبالتوازي مع المسار القضائي الجديد للجزيرة التي وقعت قبل نحو عامين، وذلك بعد أنّ تمسكت الرياض بمسارها الخاص في معالجة القضية بمعزل عن التسييس وبعيدا عن التدويل اللذين سعت إليهما السلطات التركية، وهو مسار بلغ نهايته بعد أن أصدر القضاء السعودي أحكامه النهائية على المتهمين في القضية. وتتطلع حكومة أردوغان إلى حدوث تغيير على رأس الإدارة الأميركية ملائم لمخططاتها ضد السعودية، وذلك بان يحل الديمقراطي جو بايدن محل دونالد ترامب على رأس الولايات المتحدة، على أساس أنّ ترامب كان أكثر صداقة للرياض ويستأنف بايدين سياساته الشرق أوسطية ومن بينها ما لم يكن ملائما لمصلحة بلدان المنطقة من ضمنها السعودية.

وإستباقا للانتخابات الأميركية الحاسمة بادرت خديجة جنگیز التي تقدم نفسها كخطية لخاشقجي، برفع دعوى قضائية بشأن مقتلته أمام محكمة أميركية بواشنطن، وذلك بدعم من مكتب محاماة ومنظمة أميركية. وتنفيذا للهدف التركي الأكبر من إثارة موضوع خاشقجي بشكل متكرر،

كورونا يطلق «تجارة رقيق» معاصرة في الكويت

الكويت - برزت مجددا في الكويت مشكلة سدّ النقص المتفاقم في اليد العاملة المستقدمة خصيصا من الخارج للعمل في المنازل، ليرتد معها الخلل الكبير في سوق الشغل بالبلد الذي يخطط منذ سنوات لتعديل تركيبته السكانية عبر تقليص عدد الوافدين إلى أراضيها وحصص عدد كبير من الوظائف في مواطنيه.

وتحدّث تقرير صحافي كويتي عن وجود أزمة في العمالة المنزلية في ظل الإغلاق المرتبط بجائحة كورونا وتوقف استخدام العمال من الخارج. ونقلت صحيفة الراي المحلية عن مصادر وصفتها بالمطلعة أنّ بعض مكاتب الاستخدام غير المرخصة تستغل الظروف الحالية لعرض يد عاملة منزلية غير مستجيبة للشروط أو موجودة في الكويت بصفة غير قانونية، وذلك في عمليات مثيرة لشبهات الاتجار بالبشر.

وكثيرا ما تنفي السلطات الكويتية وجود اضطهاد ممنهج للعمال الوافدين، لكن منظمات حقوقية ووسائل إعلام عالمية تورد قصصا توضح تواتر التعديبات على حقوق العمال، وتبين أنّ من القضايا ما يرتقي إلى مرتبة العبودية المعاصرة والاتجار بالبشر. وقبل نحو عام، بثت هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" على قناتها الفضائية شريطا استقصائيا عن تعرّض فتاة غينية صغيرة إلى البيع عدّة مرات في الكويت، بحيث تناقلها عدّة مشغّلين لتوظيفها كخادمة بعد قبض "ثمنها" في عملية بيع صريحة تمت عبر إعلانات موقفة على شبكة الإنترنت.

ولا يتعدّى عمر الفتاة 16 سنة رغم امتلاكها أوراقا ثبوتية تبين أنّ عمرها 21 سنة، وهي أوراق تم تزويرها في بلدها الأصلي حتى تتمكن من السفر إلى الكويت. ويدعم الشريط ما كان قد ورد في وقت سابق بتقرير تناقلته وسائل إعلام في الغابون (وسط غرب أفريقيا) ورد فيه أنّ النساء من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، اللاتي هجرن مواطنهن بسبب الحاجة، يتم بيعهن ومعاملتهن كالعبيد بعد أن تم خداعهن وإيهامهن بأنهن قادرات على كسب العيش الكريم في الكويت.

ونذهب التقرير حدّ وصف وضع العمالات الوافدات إلى الكويت بـ"الكابوس"، لافتا إلى أنّ الخادومات الأفريقيات العاملات اللاتي يتقاضين رواتب زهيدة في الكويت يتعرّضن للعبودية. وذكر وجود "مقاطع فيديو من الكويت تظهر النساء القادمات من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يتم بيعهن ومعاملتهن كالعبيد".

ونقل التقرير عن أسماهم بوكلاء العمالة الذين يقومون بانتدابهن للعمل كخادومات أو ممرضات، ومن ثم بيعهن إلى أرباب عمل محتملين، القول إنّهن "يتعين عليهن العمل لساعات طويلة وفي أي عمل يسند إليهن، وفي كثير من الأحيان، تحت تهديد السباط".

ويعزو كويتيون تشوّهات سوق الشغل في بلادهم إلى فشل مزمن في إدارة ملف العمال الوافدين ما أدى إلى تضخم أعدادهم وارتفاع التكلفة المالية المترتبة عن ذلك. وتقول منظمات حقوقية إنّ عملية جلب تلك العمالة تمثل ميدانا للتلاعب من قبل المضاربين والمترجّين الذين يجتالون على القوانين ويضرون بمصالح العمال وأرباب العمل في نفس الوقت.

ويربط الإقبال الكبير على هذا النوع من العمال بانفاج درجة رفاه المواطن الكويتي العائد بالأساس إلى سخاء الدولة وكثرة تقديماتها المالية، لكنّه مرتبط أيضا بعقلية كويتية تأسست ورستت عبر سنوات الوفرة المالية التي عاشتها البلاد بفعل شراء عائداتها من النفط، وتمثّل تلك العقلية في الترفع على القيام بالأعمال البسيطة والمرهقة ومخلفة الدخل.

وشبّهت المصادر تشغيل خدم المنازل بطريقة غير قانونية بـ"تجارة الرقيق" من خلال "مكاتب وهمية تلفت على القانون وتوفّر الخادمة بمبالغ تصل شهريا إلى أكثر من 1300 دولار"، موضحة "أن تلك المكاتب تستغل قلة العرض وحاجة الأسر عبر فرض آتاوة إلى جانب راتب العاملة، في حين سُجلت 30 ألف عملية تحويل إقامة لعاملات خلال الأزمة، مع استغلال المكاتب الوهمية للعمال المخالفة بوجود نحو 60 ألف مخالف غالبيتهم من الإناث".

ونكرت أنّ تلك المكاتب تسترط على أي مواطن يريد عاملة منزلية أن يقبل بعملها بنظام الأجر الشهري، بحيث تتقاضى العاملة راتبها الذي يتراوح بين 320 و390 دولارا، فيما يتقاضى المكتب مبلغا يتراوح بين 490 و650 دولارا، بحسب الاتفاق بين الطرفين، ما يكلف رب الأسرة مبلغا يصل في بعض الحالات إلى 1040 دولارا شهريا للعاملة والمكتب، مشيرة إلى أنّ بعض تلك المكاتب وهمية وتستغل العمالة المخالفة لتشغيلها والاستفادة منها إلى أقصى حد، في ظل توقف الاستخدام وحاجة الأسر الكويتية للعمال المنزليات.

وكثيرا ما كان موضوع العمالة المنزلية ملغا إشكاليا في الكويت ينطوي على مسأوى تنظيمية ويجلب للبلد انتقادات حقوقية. بل إنّ الملف ذاته كاد في أكثر من مناسبة أن يتسبب في أزمات دبلوماسية بين الكويت والبلدان المصدرة لهذا النوع من العمالة على غرار ما حدث بين الكويت والفلبين من تجاذب حاد

مكاتب استخدام العمال تستغل النقص الكبير في خدم المنازل لتشغيل عاملات في ظروف مثيرة لشبهات الاتجار بالبشر



يأتين بأمال عريضة ويعدن بذكريات مريرة

صراع يماني على شحنة نفطية يهدد البحر الأحمر بكارثة بيئية

يبلغ وزن الناقلات الأربعة الألف وتسعة أطنان. وتقول الحكومة اليمنية إن جماعة الحوثي ترفض منذ خمس سنوات السماح لفريق أممي بصيانة الخزان، وهو ما تفهيم الجماعة، مشترطة بيع النفط المتواجد في الخزان لصالحها، وهو ما ترفضه الحكومة اليمنية بشدة، ما جعل أزمة الخزان مستمرة منذ سنوات. فيما تبذل الأمم المتحدة جهودا من أجل بيع النفط وتوزيع إيراداته على الطرفين، كحل وسط ينهي الأزمة.

صافر سيودي إلى كوارث بيئية مخيفة سيصعب على العالم التعامل معها، ومنها القضاء على التنوع البيولوجي والبيئي في أكثر من مئة جزيرة بيئية على البحر الأحمر. وأوضح أنّ "الوضع الذي يمر به خزان صافر في منطقة رأس عيسى يزداد سوءا كل يوم، بسبب عرقلة الميليشيا الحوثية للفريق الفني لأعمال الصيانة بشكل عام".

وحذر العود من أنّ "تلك العراقيل التي يفعلها الحوثيون ستسبب نتائج كارثية"، مشيرا إلى زيادة المخاطر في

صافر سيودي إلى كوارث بيئية مخيفة سيصعب على العالم التعامل معها، ومنها القضاء على التنوع البيولوجي والبيئي في أكثر من مئة جزيرة بيئية على البحر الأحمر. وأوضح أنّ "الوضع الذي يمر به خزان صافر في منطقة رأس عيسى يزداد سوءا كل يوم، بسبب عرقلة الميليشيا الحوثية للفريق الفني لأعمال الصيانة بشكل عام".

وحذر العود من أنّ "تلك العراقيل التي يفعلها الحوثيون ستسبب نتائج كارثية"، مشيرا إلى زيادة المخاطر في

الحديدة (اليمن) - حذرت الحكومة اليمنية الإثنين من وقوع كارثة بيئية محتملة في أكثر من 100 جزيرة بالبحر الأحمر، جراء تسرب محتمل للنفط الخام من خزان صافر العائم الراسي في ميناء مدينة الحديدة الواقعة على الساحل الغربي لليمن والخاضع لسيطرة جماعة الحوثي المتمردة.

وجاء ذلك وفق بيان صادر عن وزير النفط والمعادن اليمني أوس العود، أوردته الوكالة الرسمية سبأ، وقال فيه إنّ "حدوث تسرب من خزان النفط العائم